١٧٢(د-١٥) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرارها ١٦٠(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧، بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

وإذ تشعر بقلق عميق لما تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة من تدابير قاسية وقيود متزايدة ومن اجراءات اضطهاد وتعسف ونفي وإبعاد واعتقال وتدمير، وذلك من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية، ومحاولتها قمع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، مما أدى ويؤدّي الى تعطيل الحياة الاقتصادية والى خسائر وأضرارٍ هائلة في الارواح والممتلكات تترتب عليها آثار سلبية على كل مظاهر التنمية في تلك المناطق خصوصا في ميادين الزراعة والصناعة والبيئة،

١- تُقرر الاستمرار في متابعة العمل بجميع القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للجنة واستكمال ما بدأته من دراسات والمساعدة في ايجاد الحلول للمشاكل القائمة، من خلال تلك الدراسات، واضعة نصب عينيها متطلبات الشعب العربي الفلسطيني الملحّة فيما يتعلق بالإعمار؛

٢- تدعو صناديق التمويل العربية وحكومات البلدان القادرة الى دعم مساعي الأمين العام التنفيذي من أجل توفير موارد مالية من خارج الميزانية لتمكين اللجنة من مساعدة الشعب العربي الفلسطيني؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
١٨ أيار/مايو ١٩٨٩